مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية
العدد الثالث – المجلد الأول
سبتمبر 2017
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing

تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية

نوف نشمي حسن العجمي
وزارة التربية – منطقة صباح السالم – الكويت.

الملخص: جاءت هذا الدراسة بعنوان " تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التطورات السياسية الحالية "، حيث تهدف الدراسة إلى توضيح قضية تمكين المرأة في دولة الكويت، من خلال التعرف على دور دولة الكويت في تمكين المرأة في كافة الأصعدة، والتعرف على أبرز المشكلات التي تواجه المرأة في دولة الكويت، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، عبر استعراض البحوث والتقارير والندوات التي جرت على هذا الموضوع، وقد خلصت الدراسة إلى أن أبرز المعوقات التي تقف أمام تمكين المرأة الكويتية هي العادات والتقاليد والفهم الخاطئ للدين، بالإضافة إلى ظهور التمكين السياسي بشكل خاص كأحد أكثر أنواع التمكين التي تفتقدها المرأة الكويتية، وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها تم تقديم مجموعة من التوصيات تهدف إلى زيادة تمكين المرأة، ومنها زيادة الندوات التي تسهم في إبراز دور المرأة في المجتمع الكويتي، إضافة إلى توضيح نظرة الإسلام تجاه مشاركة المرأة في العديد من الأدوار والمجالات المختلفة. .

الكلمات المفتاحية: تحديات ، المرأة ، التغيرات ، السياسية.

المقدمة:

تحتل قضايا المرأة أهمية بالغة في جميع الأوساط الدنيوية ومجالاتها، حيث جاءت هذه العناية نتيجة الواقع التحوّلي الذي تتعرض له المرأة، فطرحت الكثير من القضايا النسوية في مختلف المحافل الدولية والإقليمية العربية منها والأجنبية، حيث غلب عليها الطابع الحقوقي فكان من أبرز هذه القضايا ما يتعلق بالحقوق الثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها، هذه القضايا التي تمس حياة المرأة ومعاناتها اليومية، فلا تستطيع أن تجد الإجراءات المناسبة والمبادرات التصحيحية الضامنة لها، كحقّ المرأة في العمل، والتعليم، والحماية والرعاية الشخصية، فضلاً عن حقوقها القضائية، وما يتعلّق بدورها الاقتصادي والسياسي والفكري في المجتمع.

وفي هذا السياق ظهرت قضية اعتبرت نقطة تقاطع بين ثقافة العزل والتهميش والتمييز مع ثقافة النوع والمشاركة، وهي "تمكين المرأة" فهذه القضية تبين أن الثقافة السائدة في المجتمعات بشكل عام تعمل على تحويل المرأة لكائن محبط لا يستطيع التمتع بكافة حقوقه الإنسانية، وذلك باسم الحفاظ على القيم الأسرية أو القيم الإسلامية كما يدعي الآخرون. (عدنان، 2011)

وبالتالي كان الاهتمام العالمي بقضية تمكين المرأة وضرورة مشاركتها وإدماجها في مختلف مجالات الحياة تحقيقاً لعمليات المساواة، والتنمية، والسلام، فكان المؤتمر العالمي الأول للمرأة المنعقد في المكسيك عام (1975م)، ثم تلاه المؤتمر العالمي الثاني للمرأة عام (1980م) وانعقد في كوبنهاجن، أما الثالث فقد كان عام (1985م) في نيروبي، لكن كان أبرز هذه المؤتمرات هو المؤتمر الدولي الرابع للمرأة المنعقد في عام (1995م) في بكين، حيث أوجدت بعض المصطلحات والمناهج التي تحمل مفاهيم تنموية هامة بالنسبة للمرأة، وأبرزها منهج التمكين للمرأة الذي يهدف لتعزيز صورة المرأة عن نفسها، وثقتها بقدراتها، وقيمتها الكبيرة في المنزل والمجتمع. (ميسون، 2006)

والآن أصبحت المجتمعات المتقدمة تؤمن بأهمية دور المرآة، مما أتاح لها تقاسم الأدوار مع شريكها الرجل في جميع المجالات، فتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر في المجالات المختلفة، ما هو إلا مقياس لتمكين المرأة في المجتمع (بلول،

2009). لكن وبالرغم من تلك المناداة بحقوق المرأة نجد أن حضور المرأة غير ملموس في مجالات الحياة المختلفة، ونعزو ذلك للعادات والتقاليد والميراث الفكري والثقافي، وانخفاض وعي المرأة بدورها وحقوقها، فضلاً عن الأعباء الثقيلة التي تقع على كاهل المرأة.

وإذا نظرنا إلى وضع المرأة في مجتمع دولة الكويت التقليدي بشكل خاص نجد أنها لازالت تحتاج إلى قطع طريق طويل لتحقيق التمكين الذي تطمح إليه لتنال أشكال المساواة المختلفة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. (الكندري، 2006)

فبالرغم من الدور الفاعل الذي تقوم به المرأة الكويتية في المجتمع على مر التاريخ، وعلى الرغم من قيام دولة الكويت بالجهود الحثيثة في المساواة بين الرجل والمرأة من خلال سن القوانين والمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة السيدو [1](CEDOW) إلا أنه لا تزال المرأة الكويتية في منزلة أقل من الرجل، خاصة في الحياة السياسية، حيث إن تقرير حقوق المرأة في الكويت عام 2015 أشار إلى تدني نسبة مشاركة المرأة في المناصب السياسية والقيادية. (الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، 2015)

مشكلة الدراسة:

لعبت المرأة الكويتية على مر التاريخ دوراً عظيماً في جميع جوانب الحياة، ولكن بالرغم من ذلك لا تزال المرأة في الكويت تعاني من عدم تمكينها بشكل كافي، فهي لا تزال تعاني من القصور في امتلاكها للحقوق بشكل كافٍ وخاصة في التمييز مقارنة بالرجل، وهي نابعة من الأعراف والتقاليد والتفسيرات التراثية. (الفريح، 2004)

وبذلك تعتبر حقوق المرأة الكويتية هي مثار الجدل خاصة في ضوء التغيرات والتطورات التي تحدث في الواقع، فقد تمتلك المرأة الكويتية العديد من المؤهلات العلمية والأكاديمية مما يجعلها قادرة على تقلد المناصب العليا في مختلف المجالات العلمية والأكاديمية والسياسية وغيرها، إلا أنها لم تحصل على الفرص الكافية التي يحصل عليها الرجل في تقلد العديد من المناصب، بالرغم من أن دولة الكويت قامت بالتوقيع على اتفاقية عدم التمييز بين الرجل والمرأة، ومع ذلك برز غياب المرأة الكويتية عن المشاركة في الحياة السياسية، فقد حرمت المرأة الكويتية من التمكين الجيد من قبل مجلس الأمة الكويتي، بالرغم من إقرار الدستور الكويتي هذا الدور في مواده (6)[2] و(29)[3]. لذلك فقد جاءت هذه الدراسة لتوضح المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة الكويتية في التمكين في مختلف مجالات الحياة، وخاصة في المجال السياسي في ضوء تلك التغيرات السياسية التي تحدث في العالم.

[1] هي معاهدة دولية اعتمدت في سبتمبر 1979 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتم التصديق عليها في ديسمبر 1979. وتوصف بأنها وثيقة حقوق دولية للنساء. وتتكون الاتفاقية من 5 أجزاء وبداخلها 30 بنداً. وتعريفها الأساسي في تمييز المرأة هو التفرقة أو الاستبعاد أو التقييد الذي يتم على أساس الجنس، ويكون من أثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.

[2] المادة السادسة: نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور.

[3] الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العادة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

أسئلة الدراسة:

لقد تم معالجة هذه الدراسة التي تعني "بتحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية" من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هي تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية؟

ويتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية التي جاءت هذه الدراسة للإجابة عنها وهي كما يلي:

1. ما المقصود بتمكين المرأة؟
2. ما هو واقع تمكين المرأة في دولة الكويت؟
3. ما هو دور دولة الكويت في تمكين المرأة؟
4. ما هي أبرز المشكلات التي تواجه تمكين المرأة في دولة الكويت؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية، وذلك من خلال استعراض بعض البحوث والتقارير والندوات التي جرت على هذا الموضوع، إضافة إلى توضيح دور دولة الكويت في تمكين المرأة في مختلف المجالات. وبذلك يمكن تلخيص أهداف الدراسة كالتالي:

1. التعرف على تمكين المرأة، وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه.
2. التعرف على واقع تمكين المرأة في دولة الكويت.
3. التعرف على دور دولة الكويت في تمكين المرأة في كافة الأصعدة.
4. التعرف على أبرز المشكلات التي تواجه تمكين المرأة في دولة الكويت.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية تقدير المرأة وإعطائها حقوقها وإشراكها في مختلف القطاعات إلى جانب الرجل، إذ تعتبر مشاركة المرأة في مختلف القطاعات مقياساً لتطور ونمو هذا المجتمع، وأي تقدم للمجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة النساء على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إذ إن أضمن سبل تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يكمن في تنمية قدرات المرأة وإعطائها حقوقها. (نجم، 2013)

كما تكمن أهمية الدراسة أيضاً من أهمية عملية التمكين للنساء بشكل عام، فهو يعمل على بناء القدرات الذاتية للنساء ليصبحن قادرات على حل مشاكلهن وإشباع حاجاتهن، كما أنه يركز على رفع الوعي لدى النساء ضد العنف أو التمييز الذي يقع عليهن، فضلاً على رفع ثقتهن بأنفسهن وبأنهن قادرات على أداء جميع الأدوار في مختلف المناصب، وإن قدراتهن متساوية مع قدرات الرجال إذا ما أتيحت لهن الفرص المناسب(محمد، 2007). لكن في دراسات وتقارير أجريت في دولة الكويت لوحظ أن تمكين المرأة الكويتية يعاني من ضعف، خاصة من ناحية تقلد المناصب العليا التي تعنى باتخاذ القرار، فنجد المرأة الكويتية قد أبعدت في الناحية التعليمية، وفي الناحية الاقتصادية أيضاً.

لذلك جاءت هذه الدارسة لتوضح ضرورة حرص المجتمعات بشكل عام والمجتمع الكويتي بشكل خاص على تمكين المرأة في كافة الأصعدة، والوقوف على أهم التحديات التي تواجه تمكينها خاصة في الناحية السياسية التي لا زالت تعاني من نقص شديد من مشاركة المرأة فيها.

مصطلحات الدراسة:

تمكين المرأة (Women Empowerment)،

فالتعريف الاصطلاحي له هو: "عملية إزالة جميع العقبات والعوائق التي تعترض طريق المرأة للوصول والحصول على كامل حقوقها الأساسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية" (كاميليا، 2012)

التحديات (Challenges):

" هي عبارة عن الأزمات والصعوبات والمشكلات التي تتولد من البيئة المحيطة وتطلب تخطيطاً للعمل على مواجهتها" (سليمان، 2014)

المرأة الكويتية (Kuwaiti Women):

المرأة هي تأنيث المرء (ابن منظور ، 2003) وهي أنثى الرجل، وهي كلمة تستخدم للتمييز بين جنس الأفراد في الثقافات المختلفة (التميمي، 2009) أما الكويتية فهي من تحمل الجنسية الكويتية.

التغيرات السياسية (Political Changes):

التغيير هو عملية إحداث شيء لم يكن من قبل والانتقال من حالة إلى أخرى. (سعيد، 2012)، أما التغيير السياسي فهو الانتقال من وضع سياسي إلى أخر أو حدوث وضع في المجال السياسي لم يرد من قبل.

1. تمكين المرأة

تعاني العديد من النساء في مختلف دول العالم من مسألة هضم حقوقهن أو تهميشهن، ويعود ذلك إلى كم من العادات والتقاليد الخاطئة التي تورث من جيل إلى جيل، وهذا يؤدي إلى تحويل المرأة إلى عنصر خامل غير معطاء، لذلك جاءت فكرة تمكين المرأة التي تعمل على بناء وعي نسائي سليم يمكنها أن ترسم مستقبلها، وتخطط لطريقها بنفسها، إضافة إلى زيادة ثقتها بنفسها وقدرتها على امتلاك الأدوات التي ستساعدها في تحقيق طموحاتها، من علم وعمل وأخلاق، مثلها مثل الرجل. (محمد، 2007)

لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على مفهوم تمكين المرأة، والعوامل المساعدة في تمكينها، وأنواع التمكين التي تحصل عليه المرأة، وأبرز التوجهات الدولية نحو تعزيز تمكين المرأة في المجتمع.

1.1 تعريف تمكين المرأة

في البداية يأتي مصطلح "تمكين المرأة" في اللغة من كلمة التمكين نفسها، ففي اللغة كلمة التمكين هي أسم من المصدر (مكّن)، مكَّنَ / مكَّنَ لـ، يمكِّن، تمكينًا، فهو مُمَكِّن، والمفعول منه هو مُمكَّن. فالتمكين هو القدرة والسلطان على الشيء، فيقال مكَّن الشّخصَ من التصرُّف في شئونه، أي جعل له قدرةً وسلطانًا على التصرف فيه (عمر، 2008)

أما في معجم الغني فقد ورد لها معنى مختلف وهو السعي إلى النجاح، بحيث تأتي من المصدر مكن (أبو العزم، 2013)

وفي المعجم الوسيط مكن له في الشيء، أي جعل له سلطاناً، وأمكنه من الشيء أي جعل له وقدرة عليه وسهل له ويسر عليه. (مصطفى، الزيات، عبد القادر، و النجار، 2004)

أما الرازي فقد قال إن التمكين تأتي من مصدر الفعل "مكن"، فيقال مكنه الله من الشيء، تمكيناً وأمكنه منه، واستمكن الرجل من الشيء وتمكن منه، وفلان لا يمكنه النهوض أي لا يقدر عليه. (الرازي، 1992)

والتمكن هو الاستطاعة على القيام بفعل شيء ما. (ابن منظور ، 2003)

كما يمكن القول إن التمكين في اللغة يأتي بمعنى التقوية والتعزيز (نبوية، 2013). ولقد وردت كلمة التمكين في القرآن الكريم، ففي قوله -تعالى -:﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾. (سورة النور، الآية 55)

أما في الاصطلاح فقد لاقى التمكين في الآونة الأخيرة اهتمام عدد من الباحثين باعتباره من المفاهيم الحديثة، فقد تم إعطاؤه العديد من التعاريف الاصطلاحية، من بينها ما يلي:

تعريف Meredith and Murrell عام (2000م) بأنها "العملية التي يتم من خلالها تولي الشخص القيام بمسؤوليات كبيرة من خلال إعطائه التدريب والثقة إضافة إلى الدعم العاطفي" (K.L. & M, 2000)

تعريف loard and Hutchison عام (1993م) بأنها "عملية تفاعلية يقوم من خلالها الناس بتجربة شخصية لتغيير اجتماعي معين، ليتمكنوا من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق النفوذ على المنظمات والمؤسسات التي تؤثر في حياتهم والمجتمعات التي يعيشون فيها". (Lord و Hutchison، 1993)

أما تعريف **الجميلي** عام (2008م) هو" تقوية الأفراد ومنحهم الفرصة في المشاركة واستغلال قدراتهم الإنتاجية في مختلف المجالات". (الجميلي، 2008)

تعريف **نبوية** عام (2013) وهو "العملية التي من خلالها يتم مساعدة الأفراد في التحكَّم في ظروفها، وإنجاز أهدافها، وحتى تكون قادرة على العمل لتنمية نفسها وتطويرها وزيادة مستوى معيشتها، من خلال التركيز على نقاط القوة". (نبوية، 2013)

تعريفShackletor عام (1995): هي عبارة عن" فلسفة تتضمن إعطاء كم أكبر من المسؤوليات وسلطة اتخاذ القرار للأفراد الذين هم في المستويات الدنيا". (shackleton, 1995)

وبالتالي يمكن وضع تعريف عام لكلمة التمكين وهو بأنها عملية يتم من خلالها تعزيز قدرة الأفراد ومنحهم المزيد من سلطات اتخاذ القرارات في مستويات مختلفة من الحياة. ولقد ارتبط مفهوم التمكين بمفاهيم عديدة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها، وعليه فقد كانت أبرز التعاريف التي تخدم هدف دراستنا تلك التي تركز على تمكين المرأة. ولذلك ارتبط مصطلح التمكين بالآتي: (سلامي و وبة، 2013)

1. ضمانات حقوق المرأة في الحياة المديدة والصحية والمستوى المعيشي اللائق والتعليم المناسب وفرص العمل، باعتبارها إنسان.
2. عدم التمييز وفقاً للنوع الاجتماعي، إضافة إلى منع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.
3. الحق في التنمية.
4. الاستفادة من العولمة.
5. التمكين في البعد الإيجابي للإنسان من خلال جعله قادراً على المشاركة الفاعلة في التنمية البشرية والاستفادة من نتائجها.

يبدو أن مفهوم تمكين المرأة في المجتمعات، أصبح من المفاهيم الشائعة، وخاصة في مجال التنمية، إذ غدا مفهوماً جوهريًّا في مناقشة السياسات، وبرامج النهوض، والمشاركة المجتمعية، كما أنه أصبح شكلاً من أشكال المفاهيم الرئيسة في المؤتمرات المحلية والدولية؛ لذلك فقد أورد مجموعة من الباحثين عدداً من التعريفات له، ومن أبرزها ما يلي:

أما تعريف Sahay عام (1998م) فهو عملية دمج المرأة في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، لتصبح عضواً فعالاً في المجتمع، وليس هدفها التمييز والفصل. (sahay, 1998)

أو تعريف **قنديل** عام (2008م) وهو عملية تغيير علاقات القوة التي تعمل على تقييد خيارات المرأة، وبالتالي تؤثر على صحتهم وسعادتهم. (قنديل، 2008)

تعريف **بلول** عام (2009) وهو تحقيق ذات المرأة وتعزيز قدراتها على المشاركة والاختيار الحر في جميع المجالات، ويقيس ثلاث نواحٍ أساسية، وهي: (بلول، 2009)

1. المشاركة السياسية للمرأة
2. المشاركة الاقتصادية
3. السيطرة على الموارد الاقتصادية

وتعريف **السيد** عام (2010م) هو "عملية دعم لإمكانيات المرأة وقدرتها، لتتمكن من التأثير في المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي تؤثر في حياتها" (السيد، 2010)

تعريف **الدراغمة** عام (2014) وهو" عملية رفع قدرات ومهارات المرأة بحيث تصبح قادرة على الانخراط في التنمية، ويتم ذلك من خلال إشراك المرأة في البرامج التدريبية المبنية على أساس حاجات النساء" (الدراغمة، 2014)

وبالتالي يعرف مفهوم تمكين المرأة بأنه العملية التي من خلالها تصبح المرأة فرداً اجتماعياً واعياً بطريقة تؤثر على حياتها، فتكتسب منها الثقة بالنفس والقدرة على الوقوف أمام مشكلة عدم المساواة بينها وبين الرجل. وفي اللغة الإنجليزية تأتي كلمة التمكين في مصطلح "تمكين المرأة" من كلمة ""Enabling، وليست ""Empowering، فالترجمة الصحيحة لمصطلح " **Women Empowerment**"هي: "استقواء المرأة" وهي من كلمة **Power** التي تعني قوة، وكلمة **Empowering** تأتي بمعنى التقوية، أما كلمة **Empowerment** تعني استقواء. "فاستقواء المرأة "" **Women Empowerment**، يعني العمل على تقوية المرأة لتستطيع التغلب على الرجل خاصة في الصراع الذي يدور بينهما. وذلك وفقاً للثقافة الغربية التي أوجدت هذا المصطلح. (كاميليا، 2012)

ويقال أيضاً أن كلمة **Empowerment** مستمدة من الكلمة اللاتينية **Potere**والتي تعني أن يصبح الفرد قادرا. إضافة إلى أن كلمة **Empower** تأتي بمعنى إعطاء القوة والسلطة القانونية، أما كلمة **ment** فهي تأتي بمعنى نتائج هذه العملية والسلطة (أبو منديل، 2014)

ومن خلال النظر في التعاريف السابقة نجد أن مصطلح تمكين المرأة يتمحور حول إعطاء المرأة القدرة على المشاركة في مختلف الميادين سواء أكانت الاجتماعية أم الاقتصادية أم السياسية والتأثير فيها. لكن نجد أن دراغمة في التعريف قد أضاف بعداً جديداً لتمكين المرأة وهو رفع مهاراتها وقدراتها من خلال برامج تدريبية لحاجات النساء.

1.2 أنواع تمكين المرأة

يعتبر التمكين من أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كأحد العناصر المهمة في تنمية المجتمعات، فهو يسعى للقضاء على جميع مظاهر التمييز التي تتعرض لها. وتكشف الدراسات التي تتعلق بالموضوع أنه رغم الاختلاف في توسيع أو تضييق مجالات التمكين إلا أنه يصب في مفهوم القوة، باعتباره يحقق للمرأة القدرة على التحكم في ظروفها وفرصها، إضافة إلى قدرتها على ممارسة حقها في الاختيار والمشاركة دون تمييز من الجنس الآخر. لذلك نلاحظ أن مفهوم تمكين المرأة واسع يشمل جميع نواحي الحياة، لذلك يمكن تقسيم هذا التمكين إلى عدة نواحي، وهي:

أولاً: التمكين السياسي للمرأة

يعرف التمكين السياسي للمرأة بأنه عملية جعل المرأة مالكة قوة وإمكانات وقدرات لتصل إلى مراكز صنع القرار، أو مراكز وضع السياسات لتكون عنصراً فاعلاً في التنمية والتغيير. (بلول، 2009)

وأيضاً هو العملية التي تهدف لوصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، أو مراكز وضع السياسات. وتنطوي تحت تلك المراكز المؤسسات القانونية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، إضافة إلى المؤسسات البرلمانية المتواجدة في الدول، وتقوم برسم الخطط وصنع القرار. وبالتالي فقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياس تمكين المرأة في السياسة هو حصة النساء في المقاعد البرلمانية. (تقرير التنمية الإنسانية، 2002)

وهو أيضاً استقلالية النساء للتصويت في الانتخابات والمسابقات السياسية وفقاً لموافقتهن، والمشاركة في التعبير السياسي والمظاهر السياسية، من القوة والسلطة وصنع القرار والتنفيذ فيما يتعلق بأعمالهن واحتياجاتهن وأولوياتهن. (naz, ibrahim, & ahmad, 2012)

والتمكين السياسي للمرأة يعتبر أحد أهم مؤشرات الدول الحديثة. لذلك نرى الكم الهائل من التوصيات والإعلانات من الهيئات الدولية. ففي المقام الأول تبرز الأمم المتحدة كأحد أهم الدول التي تدعو لذلك، أما الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد الأفريقي، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الولايات الأمريكية

فهي تسعى لتحقيق الحد الأدنى من تمثيل النساء وهو 30% في كل المناصب المنتخبة. (sundstorm, paxton, wang, & staffan, 2015)

كما أن المؤتمر الذي عقد في بكين عام 1995م الذي حث على إعطاء المرأة حقوقها بدون تميز أكد على ضرورة تمكين المرأة من الناحية السياسية أيضا، ليتم من خلالها تحقيق حكومة مسؤولة وذات شفافية لتحقق تنمية مستدامة في جميع المجالات. (ahmad, 2013)

ومن خلال تلك المعاهدات والاتفاقيات التي تحث على المساواة برزت عدة مؤشرات عالمية تدل على التمكين السياسي للمرأة في المجتمعات وهي:

1. نسبة النساء في مراكز اتخاذ القرار.
2. نسبة النساء في الخدمة المدنية.
3. نسبة النساء اللواتي يصوتن وينتخبن.
4. نسبة النساء في المجالس النيابية.

وبالتالي فإن التمكين السياسي للمرأة مرتبط بتحقيق المرأة لذاتها وحضورها إضافة إلى تعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة النشاطات السياسية والشعبية، فضلاً على إيصالها لمواقع اتخاذ القرارات في المجتمع وفي البرلمان أيضاً، والعمل على تعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها والمجتمع بأكمله.

ثانيا: التمكين الاقتصادي للمرأة

التمكين الاقتصادي للمرأة يعالج الجوانب الاقتصادية في حياة المرأة، فتعرف على أنها عملية تحقيق وصول المرأة للموارد الاقتصادية والتحكم بها على مبدأ المساواة، وضمان أنها تستخدمه لزيادة السيطرة والتحكم في تنظيم حياتها وحياة أفراد آخرين لتحقيق التنمية. (samman & emma, 2016)

أو أنها عملية انتقال المرأة من مركز اقتصادي أدنى إلى أعلى، وذلك عن طريق زيادة تحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية، مثل الأجور ورأس المال والملكيات وغيرها، وهو ما يمنحها درجة الاستقلالية المادية (اسد، 2008)

ويمكن تعريفها أيضاً على أنها إحساس المرأة بحقها في اتخاذ القرارات والوصول إلى الفرص والموارد، إضافة إلى ضبط سير حياتها من خلال التأثير على المتغيرات الاجتماعية العديدة لخلق وضع اقتصادي أكثر عدلاً وإنصافاً على المستوى المحلي والعالمي (ايوب، 2010)

ومن التعاريف السابقة يمكن الاطلاع على عناصر التمكين الاقتصادي، وهي متمثلة في الشكل التالي:

رسم توضيحي1 عناصر التمكين الاقتصادي

* المصدر: (أبو منديل، 2014)

1.3 عوامل تؤثر في تمكين المرأة

تتعرض المرأة للعديد من الظروف والعوامل التي قد تلعب دوراً مهماً في تمكينها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ولفهم أبعاد تمكين المرأة بالشكل الجيد يجب الوقوف على أبرز هذه العوامل التي تؤثر على المرأة نفسها، ومحاولة معالجتها بالطرق والوسائل المتاحة؛ لما تحمله عملية التمكين من فوائد كبيرة على المرأة وعلى المجتمع. فمن أبرز العوامل التي تؤثر في تمكين المرأة ما يلي:

أولاً: التعليم

تتم عملية قياس تقدم المجتمعات بناء على ما تحرزه من تقدم وتطور في العلم والتعليم، فهو يعمل على التأثير بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن له روابط بخفض مستويات الفقر، إضافة إلى أنه يسهم بشكل فعال في عمليات الترابط الاجتماعية. بذلك يعتبر التعليم من أبرز القضايا التي تؤثر على عملية تمكين المرأة في المجتمعات بشكل مباشر. فالتعليم يحمل الكثير من الآثار الإيجابية، ويحسن من المستوى السلوكي والإدراكي للفرد، كما أنه يسهم في وصول الأفراد إلى الأفكار والمعلومات الجديدة، كما أنه يحسن الصحة للأفراد والأسر، وبالتالي زيادة دور المرأة في اتخاذ القرارات. (حسني، وآخرون، 2008)

فالتعليم هو أحد العناصر الأساسية التي تساعد على تمكين المرأة في المجتمعات، فهو يعمل على الارتقاء بمستوى المرأة في الأسرة والمجتمع، وذلك من شأنه أن يدفع العجلة نحو التنمية البشرية. لذلك فإننا نجد أن هناك العديد من الاتفاقيات الدولية والمحلية نادت بتعليم المرأة وعدم تميزها عن الرجل في ذلك، ومن أبرز هذه اتفاقية حقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثامنة عشرة[4]، والمادة السادسة والعشرين[5] للتعليم الأساسي، كما أنها ذكرت التعليم العالي أيضاً في المادة الثالثة عشرة[6] من حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن الاتفاقيات التي حثت على تعليم المرأة ومساواتها بالرجل أيضاً هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ففي المادة العاشرة.[7]

---

[4] المادة الثامنة عشرة في الإعلان العالمي لحقوق الأنسان "لكل شخص حق في حرية الفكروالوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغييردينه أو معتقده، وحريته في إظهاردينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائروالممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أوعلى حدة".

[5] المادة السادسة والعشرون: "لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يوفرالتعليم مجاناً، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً، ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم. ويكون التعليم العالي متاحاً على قدم المساواة للجميع تبعاً لكفاءتهم ".

[6] جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة، ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم.

[7] تتخذ الدول الأطراف جميع التدابيرالمناسبة للقضاء على التمييزضد المرأة لكي تكفل لها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل على أساس المساواة بين الرجل والمرأة: (أ) شروط متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية المختلفة على خلا ف المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني. (ب) التساوي في المناهج الدراسية، وفي الامتحانات، وفي مستويات مؤهلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية. (ج) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم. (د) التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى. (هـ) التساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبارومحو الأمية الوظيفي، ولا سيما البرامج التي تهدف إلى التعجيل بقدرالإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييزضد المرأة 79 . (و) خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللائي تركن المدرسة قبل الأوان. (ز) التساوي في فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية

فقد أشارت إلى الحق في القضاء على المفهوم النمطي في دور المرأة في مراحل التعليم كافة. وكذلك في الدستور الكويتي المادة(4) والتي تكفل حق التعليم لكل فرد من أفراد المجتمع.

فالتعليم هو الطريق الأول والأساسي للوصول إلى تمكين المرأة في المجتمعات في جميع المجالات، وهو بذلك يمس حياة الأسرة والمجتمع بشكل كامل. حيث يمتد هذا التأثير إلى تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية وتمكينها من الناحية السياسية إضافة إلى الاجتماعية. فالتعليم أشبه بالعصب الأساسي لتمكين المرأة في جميع مجالات الحياة.

ثانياً: الثقافة الاجتماعية

تعد الثقافة الاجتماعية ونظرة المجتمع المحيط بالمرأة من أهم العوامل المؤثرة في تمكين المرأة وتعزيز دورها، فتمسك المجتمعات بنظرتها الضيقة للمرأة والتقليدية بناء على الخلفية العرفية التي اعتادت عليها في انحصار دور المرأة بالبيت، بالإضافة للقليل من الأعمال الفنية التي لا تخرج من ضمن كونها حبيسة المنزل يعد من المقيدات والمعوقات التي تحد من حرية المرأة وتقلل من المساحات المتاحة للمرأة في الاختيار والتخطيط للمستقبل، وباعتبار موضوع الحديث هو المرأة الكويتية ونظراً لكون الكويت من الدول العربية التي تقوم على ثقافات عرفية تخص المرأة من مثل ثقافة العيب وثقافة الحرام التي يتضرع بها الأغلبية باسم الدين دون أدنى إدراك لمدى صحتها أو حتى حيثياتها، فهي مجرد أحكام مطلقة مبنية على فهم خاطئ للدين، في حين أن الدين الإسلامي دين التسامح والمساواة والعدل (كاظم، 2016)

وكذلك الأمر فإن الإطار الاجتماعي يؤثر بشكل رئيس في تمكين دور المرأة سياسياً، فهو يتأثر بجملة القيم الاجتماعية المتعلقة بالحرية الفردية للمرأة ونمطية المرأة والمعتقدات السائدة بعلاقة الرجل والمرأة. (حسني، وآخرون، 2008) فكثير ما يسود اعتقاد فكري وثقافي يدور حول أن المرأة تعتبر طرفاً قاصراً وعاطفياً وماكراً وهي عبء ومسؤولية، وأن أنماط عمل المرأة التي تتناسب مع كونها امرأة تقتصر في اعتبارها أماً وزوجةً أو أختاً، في كونها أماً فهي أنسب للإنجاب والعمل في المنزل، فعملها يقتصر في محاور أسرتها فقط، وفي كونها أختاً فهي أنسب للعمل المنزلي ومساعدة الأم وليس عليها الخروج إلا في ضوء رقابة ذكورية، أما في شأن علاقة المرأة بالرجل فهي من المعتقدات السائدة التي تنتشر بالأوساط العربية التقليدية التي تقوم على أن المرأة ليس عليها الاختلاط بالرجل لأي سبب كان، فهي محصورة بالتعامل مع المحرمين لها، على الرغم من أن الإسلام أجاز اختلاط المرأة ووضع ضوابط شرعية لذلك بشكل يحفظ المرأة ويصون كرامتها، إلا أن الأعراف لا تزال تطغى تحت غطاء الدين، وعلى الرغم من وجود عرف متحرر نسبياً بشأن عمل المرأة الذي يجز لها العمل في بيئة أنثوية خالية من الذكور في أعمال من مثل الخياطة والتعليم والتربية، ولا يتجاوز عملها هذه القطاعات لاعتباره شكلاً منافياً للأعراف والتقاليد (ايمان، عماد، و جمال، 2010)

ويظهر أثر الثقافة العرفية في المنظومة التربوية، فلا تزال المناهج التعليمية تتضمن مفاهيم الفروقات بين الرجل والمرأة، وعليه فإن المنظومة التربوية بحاجة إلى إعادة النظر في مناهجها، وتوضيح أهمية المرآة ودورها وتقديرها مما يسهم في الارتقاء بالمجتمعات، وعلى الرغم من اعتبار التعليم سنداً ومقوماً لتمكين المرأة فهو أيضاءيتيح لها نطاقاً أوسع وأقوى من التقدير. (بلول، 2009)

ومن هنا يمكن القول إن الثقافة الاجتماعية التي تحيط بمجتمع المرأة هي من أقوى العوامل التي قد تساند او تقهقر تمكينها في المجتمع سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً.

والتربية البدنية. (ح) إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة تساعد على كفالة صحة الأسرورفاهها، بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة.

ثالثاً: الأعباء التي تتحملها المرأة

تتحمل المرأة بحكم طبيعتها الكثير من الأعباء اليومية بشكل أكبر من الرجل، فالمسؤوليات الأسرية والمجتمعية التي تتحملها المرأة تستهلك وقتاً كبيراً، وهو نفسه الوقت الذي يمكن أن تستغله المرأة لتحسين وضعها. ومن أبرز المسؤوليات التي تعيق مشاركة المرأة وحريتها هي العناية بالطفل، فوجود طفل يفرض على المرأة أن تعمل لكسب عيشها في بيئات غير مشجعة للأعمال. فمسئولية العناية بالطفل أحد الأسباب الرئيسية لضعف مشاركة المرأة في العديد من البرامج التدريبية المتمثلة في تعليم المهارات ومحو الأمية، التي تعتبر حاسمة في بناء القدرات الإدارية اللازمة لتمكين المرأة في إدارة المشاريع الخاصة بها. (محمد د.، 2015)

فالدور الأسري الذي تلعبه المرأة في الحياة قد يجبرها على القيام بالأعمال التي تتطلب جهداً ووقتاً أقل. فالظروف التي تمر بها المرأة صعبة، فهي تمر بمرحلة الحمل والولادة وتربية الأطفال، وهذا كفيل بأن يجعلها غير قادرة على تحمل متطلبات الأعمال الإدارية وما يتبعها من تنفيذ، وجهد وسفر، ومن تعامل دائم وحيوي مع الموظفين الآخرين، وما يفرضه العمل من تداخلات وظيفية.

رابعاً: العمل

يعتبر العمل بالأجر من أبرز العوامل التي تؤثر في تمكين المرأة، بغض النظر أكان هذا العمل ينجز من المنزل أم من خلال الالتحاق بالعمل النظامي، فدخول المرأة مجال العمل يعمل على زيادة قوة علاقاتها مع الآخرين سواء في الأسرة أم في المجتمع ككل، كما أنها تصبح قادرة على مواجهة التحديات الذاتية والأسرية التي تواجهها. لكن النظرة لعمل المرأة في كثير من الأحيان تكون وسيلة لفرض نوع من أنواع القوة أو استغلال المردود المادي، أو تحرير مسؤولياتهم تجاه الأسرة (حسني، وآخرون، 2008)

خامساً: الوضع الاقتصادي

إن الوضع الاقتصادي عامل مهم في التأثير على تمكين المرأة، فمن خلاله يتحقق الحكم الذاتي والرفاهية، كما أنه يمكنها من الحصول على فرص أفضل في التعليم وفي إقامة المؤسسات المختلفة (عبد الرضا، 2011). فدخول المرأة في المجال الاقتصادي ومساهمتها في الإنتاج يسهم في تحررها، وهذا بدوره يعمل على تنمية الثقة بالنفس عندها والشعور بكيانها، فالمرأة المنخرطة في المجالات الاقتصادية المختلفة هي أكثر قدرة على المشاركة في اتخاذ القرار. فالوضع الاقتصادي يعد عائقاً حقيقياً أمام تمكين المرأة، مع أن المرأة في معظم القوانين والتشريعات تكون مالكة لأموالها، وحرة التصرف بها، لكن الواقع يؤكد عكس ذلك فهي تخضع للضغوط من قبل الأهل أو الزوج.

(nadia & heba, 1994)

سادساً: التشريعات والقوانين

تعتبر التشريعات الموجودة في الدول بما تتضمنه من قوانين للأحوال الشخصية وقوانين العقوبات وقوانين الجنسية أحد أبرز العوامل التي تؤثر في تمكين المرأة؛ حيث إن هناك العديد من التشريعات تعمل على التفريق بين المرأة والرجل، كما أنه لا توجد في العديد من القوانين الدولية العربية قيود دستورية أو قانونية على مشاركة المرأة في الأحزاب والبرلمانات والحكومات أي في جميع مواقع اتخاذ القرار، كما أن هناك فجوة بين المواد القانونية المتعلقة بمشاركة المرأة دون تمييزها عن الرجل وبين ممارسة السلطة السياسية على المجتمع، والتي بدورها تنعكس سلباً على تمكين المرأة (بلول، 2009)

1.4 التوجهات الدولية نحو تمكين المرأة

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا يعتبر فقط أحد حقوق الإنسان، بل هو أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة لكافة أفراد المجتمع القائم على المساواة، فبرزت العديد من الاتفاقيات والمحافل الدولية والهيئات

والمنظمات خلال العقود الماضية تتحدث عن حق المرأة في التمكين في مختلف جوانب الحياة، لإخراج وضعها من إطار التجريد إلى الواقع المعاش، وهذا بشأنه أن يتطلب عملاً دؤوباً ومستمراً على أرض الواقع؛ لهذا طالبت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية من الحكومات والمجتمعات إلى الإسراع في عملية المساواة بين الرجال والنساء، والعمل على تمكين المرأة.

وبلا شك أن الإسلام قد صان حقوق المرأة وأبرز مكانتها في المجتمع قبل أن تقوم المنظمات والهيئات الدولية للتطرق لإيجاد مفهوم التمكين، فالإسلام عمل على إرساء مبدأ المساواة بين الأفراد بغض النظر عن الجنس، واستنكر موقفهم من الأنثى . إذ قال الله تعالى في سورة النحل: " **وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (58) يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ(59)**". وفي سورة التكوير قال تعالى: " **وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (8) بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ(9)**".

فالإسلام أول من عامل الرجل والمرأة بالتساوي، وحرص على الاهتمام بالمرأة ومعاملتها بعدلٍ ورفق وعطف، وعمل على إنصاف المرأة وإعطائها كامل حقوقها وإعلاء مكانتها. فيكفي الإسلام قدراً أن القرآن الكريم أشار دائماً إلى الذكر والأنثى سوياً. فقال الله عز وجل: "**إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا**" (سورة الأحزاب، الآية 35)

وأيضاً قوله تعالى: " **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أولئك سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**" (سورة التوبة، الآية 71)

إن الإسلام جعل من واجبات المرأة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إضافة إلى حرية التصرف بالأموال وعقد العقود، وهذه الممارسات وغيرها تقتضي على المرأة المشاركة في الحياة العامة، ومخالطة المجتمع، وفق أدب وقواعد معينة تحفظ لها مكانتها. (القرشي، 2012)

ولعل عمل الغرب على إيجاد مفهوم تمكين المرأة من خلال الحركة النسوية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، أوجد هذه الحركة الاجتماعية التي تطالب بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع ميادين الحياة من تعليم وعمل وأجور، وبالتالي كان محور الحركة هذه يتمحور حول مفهوم المساواة (العزاوي، 2012).

وتنامت هذه الحركة مع مرور الوقت، فأصبح تمكين المرأة والمساواة بينها وبين الرجل محوراً أساسياً للعديد من الهيئات والمنظمات الدولية، كما تم ذكرها في العديد من المواثيق والعهود والمحافل الدولية. فبالتالي برزت الاتجاهات الدولية التي تحث على تمكين المرأة في المجتمعات من خلال تلك المؤتمرات والعهود والمواثيق الدولية التي كان أبرزها:

أولاً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

أعلن ميثاق الأمم المتحدة عام (1945م) أن إحدى غايات الأمم المتحدة تكمن في تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية للجميع ومن دون تمييز. فمن خلال العمل النشط الذي قام به كل من إليانور روزفلت، ورينيه كأسان، وشارل مالك، وبينغ شون شانغ، وجون همفري، عملت الدول على تحديد وثيقة واحدة، تشتمل على نطاق شامل من الحقوق والحريات الأساسية المكفولة للجميع بحكم أنهم بشر. حيث أسفرت هذه الجهود المتراكمة عن إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام (1948م) (الأمم المتحدة، 2012)

وبالرغم من أن هذا الإعلان شمل معظم حقوق الإنسان، إلا إنه لا يمثل وثيقة لها قوة القانون، بالرغم من ذلك فهذا الإعلان يتمتع بقوة كبيرة ومؤثرة في أوساط الرأي العام العالمي. لذلك فقد ترجمت هذه المبادئ إلى مبادئ لها قوة القانون عبر صيغ العهد الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وهذه الصيغ تقسم إلى قسمين هما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (لوناس، 2010)

وهذا الإعلان بدوره يشمل الاتفاقات والمعاهدات والإعلانات والمبادئ التي تعمل على تفصيل مكونات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان وتعمق أسس حمايتها للحقوق كافة، فالبنود الأساسية المكونة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تشمل كل إنسان، وهذا يعني أنها تشمل النساء ضمناً، حيث إنه لا يمكن فصل أي من حقوق النساء عن حقوق الإنسان بشكل عام، فإذا نظرنا في المادة الأولى من الإعلان نجد أنها تؤكد على مبدأ المساواة بين الناس، كما أن شرعية حقوق الإنسان المتفرعة عنه تقوم بتقديم الحقوق والمسؤوليات بصورة متساوية من غير تمييز، فالحقوق للإنسان تعمل على تقرير إنسانيتهم بغض النظر أكانوا نساء أم رجالاً، أولاداً أم بناتاً، كما وأعلنت الأمم المتحدة عبر ميثاقها، بأنها لن تدخل في عضويتها إلاّ الدول التي تعترف بحقوق الإنسان كافة، فهي معيار للحضارة المفروضة على كل عضو من أعضاء الأسرة الدولية. (بلول، 2009)

ثانياً: المؤتمر العالمي للمرأة

كان المؤتمر العالمي للمرأة من أهم المؤتمرات التي تناولت جميع قضايا المرأة وأهمها التمكين، فكان هناك المؤتمر العالمي الأول للمرأة المنعقد في المكسيك عام (1975م)، ثم جاء المؤتمر العالمي الثاني للمرأة عام (1980م) وانعقد في كوبنهاجن، أما الثالث فقد كان عام (1985م) في نيروبي، لكن كان أبرزهم المؤتمر الدولي الرابع للمرأة المنعقد في عام (1995م) في بكين، حيث أوجدت بعض المصطلحات والمناهج التي تحمل مفاهيم تنموية هامة بالنسبة للمرأة، وأبرزها منهج التمكين للمرأة الذي يهدف لتعزيز صورة المرأة عن نفسها، وثقتها بقدراتها، وقيمتها الكبيرة في المنزل والمجتمع. (ميسون، 2006)

وقد أضاف المؤتمر الأخير المنعقد في بكين "إن المساواة بين الرجل والمرأة إحدى قضايا حقوق الإنسان وهي شرط من شروط تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أنها شرط مسبق وضروري وأساسي للتنمية والسلامة" كما أنها طالبت الحكومات جميعها في العالم بزيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل إلى 30 % كحد أدنى، فورد في الفقرة (190 بند "د"): "أن المطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية في التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم وإصلاحها" (المؤتمر العالمي للمرأة، 1995)

ثالثاً: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تم العمل على عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مدينة القاهرة عام (1994م) حيث تناول في محور الكرامة قضية تمكين المرأة واستقلالها وتحسين وضعها في شتى المجالات منها السياسي والاجتماعي والصحي والاقتصادي التي تشكل غاية مهمة في الذات، فنظر هذا المؤتمر إلى المساواة بين المرأة والرجل كمطلب للتنمية المستدامة ووسيلة للقضاء على الفقر، كما أنه أضاف أن التمكين لا يمكن أن يكون إلا من خلال استثمار في حقوق المرأة، والقضاء على العنف، وتوفير فرص تعليم متساوية للنساء؛ والعمل على إيقاف الممارسات التقليدية الضارة؛ فضلاً على زيادة المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة. [8]

رابعا: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة معاهدة دولية اعتمدت في سبتمبر 1979 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتم التصديق عليها في ديسمبر من نفس العام، وتوصف بأنها وثيقة حقوق دولية للنساء. وجاءت هذه الاتفاقية من خلال رؤية المجتمع الدولي أن المرأة تحتاج إلى صك خاص بها تستطيع من

[8] **الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (29) والخاصة بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 التزامات عالمية على مستوى رفيع، ICPD، جمعية الأمم المتحدة. متوفر على الرابط التالي: https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/ICPD-UNGASS-Arabic-web.pdf**

خلاله ضمان كامل حقوقها، فعملت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بصياغة اتفاقية كصك شامل يضم عدداً كبيراً من حقوق المرأة، وأهمها القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق مشاركة فاعلة للمرأة في شتى مراكز صنع القرار.[9]

مما سبق يمكن أن نلاحظ تركيز جهود المنظمة الدولية وتوجهاتها في قضية تمكين المرأة على الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية الجادة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتمكين المرأة في مختلف ميادين الحياة وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي وحتى يومنا هذا.

2. تمكين المرأة الكويتية:

للمرأة مكانتها الهامة في دولة الكويت، فالتحولات الكبرى التي شهدها المجتمع الكويتي جعل كافة مؤسسات البلاد تولي اهتماماً متزايداً للمرأة، فعملت على تفعيل دورها في المجتمع وإشراكها في مختلف مجالات الحياة. وقد أثبتت المرأة الكويتية قدرتها وكفاءتها في المجالات كافة، فكان لها الأثر الكبير في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالرغم من تعرضها لعدد من الصعوبات في تحقيق التمكين المناسب لها. لذلك جاء هذا الباب من الدراسة ليوضح وضع المرأة الكويتية في التمكين بشتى أنواعه، وأهم العوائق التي تقف في تحقيق تمكينها خاصة في ظل الظروف السياسية الراهنة التي تتمثل في أن البرلمان الكويتي لا يزال له علاقة عدائية مع الحكومة، مما يؤدي إلى كثرة حل المجلس، فضلاً عن عدم الاستقرار في الشوارع سياسياً، والاستقطاب السياسي الذي تزامن مع الصراع على السلطة السائدة(bakerk, 2015)

2.1 تاريخ معاملة المرأة في الكويت

بدأ التاريخ السياسي في الكويت عام (1960م)، حيث حصلت البلاد على الاستقلال من قبل الدولة البريطانية العظمى في التاسع عشر من يونيو عام (1961م). ومع ذلك، فإن المؤرخين قالوا إن تاريخ الكويت وكيانها السياسي بين الدول كان في بدايات القرن الثامن عشر. وانقسم تاريخ الكويت إلى ثلاث مراحل رئيسة هي:(olimat, 2009)

1. مرحلة ما قبل النفط .
2. مرحلة الكويت المستقلة، وهذه الفترة تأتي من عام (1960م) إلى عام (1990م) وهي فترة الغزو العراقي.
3. بعد تحرير الكويت.

ففي جميع تلك المراحل كان للمرأة دور فعال ومهم فيها، ففي مرحلة ما قبل النفط أدارت المرأة الكويتية بنجاح وجدارة شئون بيتها وأسرتها الصغيرة، خاصة عند غياب رب الأسرة لعدة أشهر في البحث عن الرزق، كما عملت على البدأ في مسيرتها التعليمية عام (1937م) ثم انتقلت إلى ساحة العمل الوظيفي، فكانت تلك أولى محطات العطاء الوطني والمشاركة في التنمية بشقيها المجتمعية والاقتصادية لها. (ناصر، 2008)

أما في المرحلة المستقلة وهي ما بعد النفط دخلت المرأة الكويتية معاهد العلم، والتحقت بالوظائف كما الرجل، كما أنها أثبتت وجودها على كافة المستويات، بالإضافة إلى توجه المرأة الكويتية للمشاركة إلى جانب الرجل بالأعمال الفدائية والمقاومة وذلك خلال فترة الاحتلال العراقي على الكويت، كما أنها عملت على تنظيم مظاهرات تندد بالغزو العراقي وتطالب بعودة الحكومة الشرعية، لكن تعرضت لأبشع صنوف التعذيب، واستشهد من خلالها عدد من النساء أبرزهن سناء الفودري. كما أن المرأة عملت على إصدار النشرات السرية للمقاومة وتوزيعها، إضافة إلى إطلاق الشعارات من خلال الكتابة على الجدران وإصدار التكبيرات، فضلاً على أنها ساهمت في الكفاح المسلح، فعملت على نقل العديد من الأسلحة بحجة أن المرأة لا يتم تفتيشها، وقامت بعمليات فدائية عديدة مثل تفجير السيارات. (الخترس، وآخرون، 1995)

[9] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة.

وبعد أن رأى المجتمع الجهود التي قامت بها المرأة الكويتية أجمع العامة على إعطاء المرأة حقوقها وذلك من خلال مؤتمر جدة[10] المنعقد في أكتوبر من عام (1990م)، فكان هذا المؤتمر الشعبي الكويتي ينادي بمساواة المرأة مع الرجل ومشاركتها في اتخاذ القرار في جميع مجالات أجهزة الدولة وسلطاتها الثلاثة، بعد أن أثبتت مقدرتها علماً وعملاً وتضحية (السعودي و طاهر، 2011)، وكان هذا هو أول طريق للمرأة الكويتية في المطالبة والمناضلة لتحقيق حقوقها الدستورية المنصوص عليها في الدستور الكويتي، وتكفله جميع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة الكويت، لكن الاهتمام بحقوق النساء وخاصة تلك التي تدعو إلى تمكين المرأة سلك مشواراً طويلاً، وهذا بدوره أثر على تمكينها في الميادين المختلفة.

كما يمكن إرجاع بوادر الحركة النسائية الكويتية الأولى إلى الأربعينات من القرن الماضي، حيث بدأ تعليم البنات ينتشر، على الرغم من الصعوبات التي واجهت انتشاره، والتي تمثلت في معارضة المحافظات لتعليم الفتاة، كما ظهرت في أواخر 1948 بعض الأقلام النسائية التي تدعو المرأة إلى المشاركة بوعي في الحياة العامة.

وبالرغم من أن التعليم لعب دوراً مهماً في رفع مكانة المرأة الاجتماعية، إلا أنه فشل في تحويل قوة ووعي الاجتماعيين بالمطالبة لإعطاء المرأة حقوقهاً السياسية والمجتمعية المختلفة والمماثلة لبعض حقوق الرجل (الجزائري، 2005) كما أنه وعلى الرغم من وجود رغبة حقيقية في البداية لتمكين المرأة من القيام بدور فعال، إلا انه وجد عدد من المعوقات الكثيرة التي تقف أمام تحقيقه.

إن دور المرأة في الدول الخليجية بشكل عام يمكن تحليله من خلال تيارين فكريين هما: (الدجاني، 1985)

الأول: تيار فكري تقليدي ينادي بضرورة إبعاد المرأة عن جميع أنواع المساهمة والمشاركة في تنمية المجتمع، ويجب أن يقتصر عمل المرأة في الأعمال المنزلية والاهتمام بالأطفال، ويعود هذا التيار إلى زيادة الحركات الدينية والسياسية، إضافة إلى الإدعاء بأن المرأة فشلت في تجربة الحرية الممنوحة لها.

الثاني: تيار فكري يحث على فتح جميع المجالات أمام المرأة، لأنها قادرة على العطاء والمشاركة الفعالة في بناء المجتمع، وهذا التيار يهدف إلى تحسين مكانة المرأة والعمل على إخراجها من حالة التخلف الذي تعيش فيه إلى عالم يقدرها ويحترمها ويعطيها حقوقها.

2.2 الوضع الراهن لتمكين المرأة الكويتية

عند الحديث عن وضع تمكين المرأة في دولة الكويت يجب التنويه أولاً إلى أن الدستور الكويتي نص منذ نشأته على المساواة بين الرجال والنساء على جميع الأصعدة، ففي نص المادة (29) من الدستور الكويتي "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين" (الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، 2015) كما أن الكويت صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا الإطار منها:

1. اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري بالقانون رقم 33 لعام (1968م)
2. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالمرسوم الأميري رقم 24 لعام (1994م)

لكن وجود عدد من المعوقات إما التشريعية وغيرها مثل النظرة التقليدية للمرأة وكل ذلك حال دون تحقيق التمكين للمرأة الكويتية بصورة كبيرة، والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال النظر إلى وضعها الحالي في مختلف الميادين، ومن أبرزها:

[10] هو المؤتمر الشعبي الذي عقد في الفترة ما بين 13 – 15 أكتوبر (1990) في منطقة جدة في المملكة العربية السعودية، حيث حضر هذا المؤتمر العديد من الشخصيات الكويتية، وهو بدوره رسالة واضحة لكل من يحاول أن يشك في وحدة الشعب الكويتي وصلابته. وألقى كلمة في هذا المؤتمر كل من سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح وسمو الشيخ سعد العبد الله الصباح وعبد العزيز الصقر ممثل المؤتمرين وعبد الرحمن خالد الغنيم الأمين العام للمؤتمر الشعبي.

التمكين السياسي للمرأة الكويتية:

إن واقع تمكين المرأة سياسياً في دولة الكويت لا يختلف كثيراً عن واقع تمكين المرأة العربية، حيث إنه يمكن الإجماع أن المشاركة السياسية للمرأة العربية دون المستوى المطلوب، فبالرغم من التقدم الذي شهدته المرأة العربية في مجالي الصحة والتعليم، إلا أن ذلك لم يقترن بمجال العمل السياسي. فحسب الإحصائيات 9 نجد أن حصة المرأة العربية في المشاركة ضمن الحياة السياسية هي من أدنى الحصص في العالم، وهي من أقل النسب إذا ما قورنت بالمناطق الجغرافية الأخرى في العالم، وهي 3.7%. فإذا نظرنا إلى نسبة المقاعد النسائية في البرلمانات الوطنية نجد أنها ضئيلة جداً، وإذا خصصا الحديث عن دولة الكويت تحديداً نجد أنها لم تمنح للنساء حق المشاركة في التصويت في البرلمان إلا بعد عام 2005. (بلول، 2009)

وقد سعت المرأة في دولة الكويت كثيراً للحصول على تمكينها السياسي، فكان عام 2005م هو العام الذي تم فيه إعطاء المرأة الكويتية حقها في الانتخاب وفق تغير المادة السادسة من المرسوم الأميري رقم 15 عام 1959م، فكان يشترط على المرأة الكويتية في الترشيح والانتخابات ممارسة والتزام قواعد الشريعة الإسلامية، وجاء عام 2006 وكان أول عام تمارس فيه المرأة حقها السياسي فترشحت وانتخبت فيه لعضوية المجلس البلدي عن دائرة سلوى الانتخابية، ثم تتالت تعيينات المرأة الكويتية في المناصب السياسية وبات وجود المرأة في التشكيلة الوزارية أمراً ضرورياً. (وكالة الانباء كونا، 2015)

وفي الجدول التالي توضيح واقع مشاركة المرأة الكويتية في البرلمانات النيابية منذ عام (2005-2015): (bakerk، 2015)

جدول (1) واقع مشاركة المرأة الكويتية في البرلمانات النيابية:

سنه الانتخاب	جميع المقاعد	جميع النساء	النساء المنتخبات	نسبة المنتخبين	النساء المرشحات	نسبة النساء المرشحات
يوليو 2013	65	1	1	%2	308/8	%2.5
ديسمبر 2012	65	4	3	%6	387/15	%3.8
فبراير 2012	65	0	0	0	386/23	%8
2009	65	5	4	%8	210/16	%7.6
2008	65	0	0	0	275/27	%9.9
2006	65	1	0	0	252/28	%11.1

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد النساء اللواتي تم ترشيحهن في الانتخابات النيابية قد تناقص منذ عام 2006، بالرغم من عدم وجود منتخبين بينهن، إلا أن أعداد المنتخبين من النساء قد تزايد من عام 2006 فبلغ ذروته في عام (2009)، ثم عاد للارتفاع مرة أخرى في عام 2012، وهذا ما يدل على زيادة دور تمكين المرأة من عام إلى آخر.

التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية:

على الرغم من انتشار التعليم على مدى 50 سنة في الكويت وتمكنها من توسيع فرص التعليم للجميع، وانتشار الخدمات والأنشطة التربوية والتعليمية بين مختلف المراكز في كل مناطق الدولة بشكل متكافئ ومتساوٍ، وانخفاض نسبة الأمية التي كانت 48.3% في عام (1970م)، حتى أصبحت النسبة في عام (2013م) تقارب 3.8٪ فقط. (وزارة التربية والتعليم العالي الكويتية، 2014) إلا أن نسبة مشاركة المرأة في ميادين العمل الوظيفية لا زالت ضئيلة مقارنة بالعديد من الدول، فقد بلغت نسبة النساء العاملات في الوظائف المختلفة ما يقارب 46% في عام (2003م)، أما في عام (2007م) فقد ارتفعت النسبةحتى وصلت إلى ما يقارب 51% (kelly, 2014)

لكن بشكل عام فإن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي تشهدها دولة الكويت في العصر الحالي، أدت إلى ارتفاع نسبة المرأة العاملة فأصبحت تشارك الرجل في المناصب الاقتصادية، وحتى أنها تقلدت مناصب اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي. ومن أهم الإنجازات التي قامت بها المرأة الكويتية في المجال الاقتصادي ما يلي:

1. لجنة سيدات الأعمال الكويتية: تم العمل على افتتاح هذه اللجنة عام 2009 تحت رعاية الجمعية الاقتصادية الكويتية، وهدفها تشجيع المرأة وتمكينها لتكون قيادية وناجحة في أي موقع من مواقع العمل (شبكة سيدات الأعمال والمهنيات الكويتية)
2. افتتاح سوق البورصة النسائية عام 2003

وقد أعلن موقع منظمة الأمم المتحدة للتطوير في الكويت عن وجود ثلاثة مشاريع تسهم في تمكين المرأة وهي: (منظمة الأمم المتحدة للتطوير في الكويت)

1. مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية
2. إنشاء مركز بحوث ودراسات للمرأة في الكويت
3. مشروع تعزيز الأمن القانوني للمرأة في دولة الكويت

2.3 التحديات التي تواجه تمكين المرأة في الكويت

بالرغم من أن المرأة في الكويت أخذت نسبياً كامل حقوقها سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو حتى الاجتماعي، إلا أننا نرى أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية دون المستوى إذا ما قورنت بدول العالم، ويعود ذلك إلى وجود العديد من التحديات تقف أمام تمكين المرأة في الكويت بشكل كامل، لكن على الصعيد النظري، لا يوجد أي قيود دستورية أو قانونية تعمل على الحد من مشاركة المرأة في مختلف المجالات وخاصة السياسية منها سواء كان ذلك في الأحزاب أم في البرلمانات أم في الحكومة أم في أي موقع من مواقع اتخاذ القرارات، لكن الإشكال يكمن في وجود فجوة بين المواد القانونية أو الدستورية المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية وعدم تميزها عن الرجل وبين ممارسة السلطة التسلطية على المجتمع.[11] وهذه الممارسة تنعكس سلباً على تمكين المرأة، فضلاً عن الأعراف والتقاليد التي تعمل على الحد من مشاركة المرأة في شتى المجالات.

ففي دولة الكويت كغيرها من البلدان العربية يعتبر شكل السلطة والأعراف والتقاليد عاملاً أساسياً في العمل على تعطل مشاركة المرأة في التنمية، فإذا نظرنا إلى البرلمان عام 1971 كان ممثلو القبائل والاسلاميون أول المعارضين لمشاركة المرأة الكويتية. (alzuabi, 2016)وتؤثر أيضا على تطبيق مبدأ سيادة القانون.

إن من أهم العوائق التي تترك آثارها السلبية في قضية تمكين المرأة ما يلي: (بلول، 2009)

1. قلة الموارد المالية، التي تتلاقها منظمات المرأة، وهذا من شأنه أن يستلزم بناء إستراتيجية مناسبة لتوفير الدعم والتمويل الكافي والذاتي لهذه المنظمات.
2. عدم وجود إستراتيجية تمكين شاملة.
3. ضعف الوعي المجتمعي بأهمية تمكين المرأة، ومفهومها الحقيقي، لذا يجب على هذه المنظمات وأجهزتها التنفيذية التوجه إلى كافة الشرائح النسائية والقواعد الشعبية.
4. ضعف قدرات المنظمات النسائية وتحويلها لمؤسسات فاعلة تمتلك قيادات مؤهلة ومدربة.
5. الافتقار للتفاعل والتواصل وتبادل الخبرات مع الأطراف المختلفة لتطوير وضع المرأة.

[11] **السلطة هي عبارة عن القوة التي يستشرها الفرد وتحتم عليه نوعاً من الفعل أو السلوك، أما التسلط فيكون عندما يتم استخدام هذه السلطة للمصلحة الخاصة.** (وطفة، 1998)

6. وجود مجموعة من القوانين التي تقيد نشاط الجمعيات النسائية.

ومن العوائق الأخرى في تمكين المرأة الكويتية: (alzuabi، 2016)

1. قلة وعي المرأة الكويتية بدورها في عملية تنمية البلاد.
2. زيادة معدل الطلاق وظهور العنف المحلي ضد المرأة .
3. زيادة نسبة الزواج من غير الكويتيين
4. نقص المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بالمرأة والتي يمكن الالتحاق بها في أوقات الفراغ.
5. ثقافة المجتمع الضعيفة تجاه العمل التطوعي الذي تقوم به المرأة.

3. النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

من أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة مايلي:

1. عملية تمكين المرأة هي واحدة من أهم السياسات التي يجب أن تُتّبع؛ لما للمرأة من دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات.
2. يوجد العديد من التوجهات الدولية التي تسعى لتمكين المرأة في مختلف دول العالم.
3. واجهت المرأة الكويتية في قضية تمكينها العديد من الصعوبات التي تمثلت بشكل أساسي في العادات والتقاليد والنظرة التقليدية للمرأة.
4. واقع تمكين المرأة في المجال السياسي والاقتصادي في الكويت يبقى دون المستوى المطلوب.
5. تسعى دولة الكويت للعمل على تمكين المرأة بمختلف المجالات.

ثانيا: التوصيات:

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من التوصيات كان أبرزها ما يلي:

1. ضرورة زيادة وعي المجتمع الكويتي بقضية تمكين المرأة.
2. العمل على إعطاء فرص أكبر للمرأة الكويتية في الساحات السياسية والاقتصادية.
3. ضرورة العمل على تكوين نظرة دينية صحيحة تجاه المرأة.
4. إجراء جلسات توجيهية سياسية للمرأة، والتي تنطوي تحت القيادات النسائية في مناقشة القضايا والإستراتيجية والقرارات.
5. دعم وتشجيع المرأة المدنية للعمل في منظمات المجتمع.
6. إنشاء لجنة خاصة للنساء والأطفال في الجمعية الوطنية.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: المراجع العربية:

1. (ابن منظور.أ.م،2003).***معجم لسان العرب***،بيروت:دار صادر.
2. (أبو العزم.ع،2013). ***معجم الغني الزاهر***. مؤسسة الغني للنشر:المغرب.
3. (أبو منديل .غ،2014).***واقع التمكين الاقتصادي للمرآة في قطاع غزة*** .مركز شؤون المرأة :فلطسن .غزة.
4. (اسد ,ا .2008) .***التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل للتمكين الاجتماعي*** .*ورقة عمل قدمت في ندوة علمية* .حمص-سوريا :مرصد نساء سوريا والنادي السرياني الارثدوكسي.

5. (الأمم المتحدة ,ا .2012) .***الأمم المتحدة نظام معاهدات حقوق الإنسان*** .الأمم المتحدة نيويورك-جينيف :صحيفة وقائع.
6. (التميمي ,ج .2009) .***مفهوم المرأة بين نص التنزيل وتأويل المفسرين*** .السعودية :شبكة اللغويات العربية.
7. (الجزائري ,م .2005) .***تعليم المرأة-واجه ممانعة في بدايته وما زال يدفع الثمن*** .*الشرق الاوسط* ,العدد .9801
8. (الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان .2015) .***تقرير حول حقوق المرأة في دولة الكويت المقدم إلى اللجنة المعنية (بالقضاء على التمييز ضد المرأة*** .الكويت :حكومة الكويت . http://www.kuwaithr.org/
9. (الجميلي ,م .ع .2008) .ال***أنماط القيادية وعلاقتها بمستويات التمكين من وجهة نظر موظفي مجلس الشورى*** .*رسالة ماجيستير* .المملكة العربية السعودية :جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
10. (الخترس ,ف .,التميمي ,ع .,الحمد ,ت .,غلوم ,م .,التميمي ,ع .,الرميحي ,م . بوخمسين ,م .1995) .***الغزو العراقي للكويت- . المقدمات الوقائع وردود الفعل التداعيات، ندوة بحثية***. عالم المعرفة.
11. (الدجاني ,ه .1985) .***المرأة العربية بين التقليد والتجديد-التحديات الحضارة والاتجاهات المستقبلية*** .*المؤتمر الأقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية* .أبو ظبي-مؤسسة الكويت للتقدم العلمي: الكويت.
12. (الدراغمة ,ت .ج .2014) .***فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات انفسهن*** .*رسالة ماجيستير* .جامعة النجاح الوطنية:نابلس.
13. (الرازي ,م .ب .1992) .***مختار الصحاح*** .دار الفكر:بيروت.
14. (السعودي ,أ، طاهر ,ا .2011) .***الديموقراطية الكويتية-تاريخ الواقع المستقبل*** .دار المناهل للنشر والتوزيع:لبنان.
15. (السيد ,ر .م .2010) .***النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي*** .منظمة المرأة العربية : القاهرة .
16. (العزاوي ,و .ن .2012) .***المرأة العربية والتغيير السياسي*** .دار اسامة للنشر والتوزيع:عمان ،الأردن.
17. (الفريح ,ف .2004) .***المرأة الكويتية وحقوقها-المشاركة السياسية للمرأة العربية أمام التكريس الفعلي للمواطنة-*** *دراسات ميدانية في أحد عشر دولة عربية* .المعهد العربي لحقوق الإنسان: الكويت.
18. (القرشي ,ل .ح .2012) .***المرأة في المؤتمرات الإسلامية والدولية- رؤية تحليلية***. بورصة الكتب للنشر والتوزيع: القاهرة .
19. (الكندري ,ل ح .2006) .***تحرير المرأة في الفكر القناعي***- *دراسة في كتاب الكويت*،ع3، وزارة الإعلام:الكويت
20. (المؤتمر العالمي للمرأة .1995) **. *منهاج بيجن***. المؤتمر الخامس. الصين: بكين.
21. (ايمان ,ب .ا .,عماد ,م .س .,وجمال ,ف. 2010) .***المعوقات النفسية والاجتماعية التي تواجه المرأة الأردنية في المجالس البلدية بواسطة الحسين*** .*مجلة كلية التربية-عين الشمس* ,العدد .34
22. (ايوب ,ر 2010) .***الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الضغر وتأثيرها على النساء في الريف السوري*** .*رسالة دكتوراه* .جامعة الدول العربية.
23. (بلول ,ص .2009) .***التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع*** .*مجلة جامعة دمشق للعلوم الأقتصادية والقانونية* ,العدد .2
24. (تقرير التنمية الإنسانية .2002) .***خلق فرص للأجيال القادمة.*** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
25. (حسني ,ع .,عاهد ,ه .,خضر ,ا .,الماضي ,ش .,عبد الجابر ,ه .,الأطرش ,ل.و قطينات،أ، 2008) .***المرأة والدور-نظرة اردنية*** . المؤسسة العربية للدراسات والنشر: الأردن.
26. (سعيد ,ج .م .2012) .م***نهجيات التغيير والإصلاح في سور (الأحقاف - محمد- الفتح- الحجرات- ق)*** - دراسة موضوعية . *رسالة ماجيستير* .الجامعة الإسلامية-غزة.
27. (سلامي ,م .و وبة ,إ .2013) .***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر.. مجلة اداء*** *المؤسسات الجزائرية*- العدد 3.
28. (سليمان ,ه .ت ,2014) .ا***لتحديات الاجتماعية في الوطن العربي في الألفية(العقد الجديد) . المؤتمرالعلمي حول*** *الحماية الاجتماعية والتنمية* .pp. 1-34 , جامعه نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض .

29. *(شبكة سيدات الأعمال والمهنيات الكويتية)* . (n.d.). Retrieved from http://bpwnkwt.com/
30. (عبد الرضا ,ن .جآ .2011) .***آليات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية*** .*الحوار المتمدن* ,العدد.3584
31. (عدنان ,ي .2011) .***المجتمع العراقي ديناميات التغيير*** . بيت الحكمة:بغداد، العراق.
32. (عمر ,أ .2008) .***معجم اللغة العربية المعاصر*** .عالم الكتاب: القاهرة،مصر.
33. (قنديل ,أ .2008) .***الموسوعة العربية للمجتمع المدني*** .الهيئة المصرية العامة للكتاب:القاهرة .
34. (كاظم ,ث .2016) .***معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي***-دراسة ميدانية في جامعة القادسية .*مجلة بابل العلوم الانسانية* ,العدد .2.
35. (كاميليا ,ح .م .2012) .م***فهوم مصطلح تمكين المرأة (women empowerment)في منشأة*** . *ورشة عمل دور المراة في العمل الخيري التطوعي* .الكويت.
36. (لوناس ,ز .2010) .***الضمانات القضائية لحقوق الانسان في وقت السلم*** .*رسالة ماجيستير* .الجزائر :جامعة مولود معمر تيزي وزو.
37. (محمد ,د .أ .2015) .***المشاركة السياسية للمراة السودانية منذ 1989*** ، المكتب العربي للمعارف: القاهرة.
38. (محمد ,م .ج .2007) .إ***سهامات منظمات المجتمع المدني في بناء قدرات المرشحات الجدد للمجالس الشعبية المحلية*** . *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانسة* ,العدد .23
39. (مصطفى ,إ .,الزيات ,أ .,عبد القادر ,ح .,و النجار ,م .2004) .***معجم الوسيط*** .مكتبة الشروق الدولية:القاهرة.
40. *(منظمة الأمم المتحدة للتطوير في الكويت)* . (n.d.). Retrieved from http://www.kw.undp.org/content/kuwait/en/home/operations/projects/womens_empowerment.html
41. (ميسون ,ض .مأ .2006) أ***ثر برنامج التدريب في مراكز الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على تمكين المرأة الأردنية*** .*رسالة ماجيستير* .الجامعة الأردنية: عمان ،الأردن.
42. (ناصر ,م .2008) .ا***المرأة الكويتية-تاريخ حافل بالإنجازات والعطاءات في كل الميادين*** .*جريدة الانباء*.
43. (نبوية ,س .ع .2013) .***التمكين في الخدمة الاجتماعية*** .Retrieved from شبكة الألوكة: http://www.alukah.net/culture/0/50206/
44. (نجم ,م .ع .2013) .***دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية***-دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها .*مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية* ,العدد .3
45. (وزارة التربية والتعليم العالي الكويتية .2014) .***الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015*** :وزارة التربية والتعليم العالي: الكويت.
46. (وطفة ,ع .1998) .***بين السلطة والتسليط*** - دراسة تحليلية .*فصيلة* ,العدد .3
47. (وكالة الانباء كونا .2015) .***ا لمرأة الكويتية تطفئ شمعتها العاشرة في مسيرة مكتسباتها السياسية*** . http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2441579&language=ar .

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1. (Ahmad, k. m. 2013). ***women political participation and deccision making in hargeisa***. *master thesis.* kampala university.
2. (Alzuabi, a.2016).***Sociopolitical Participation of Kuwaiti Women in the Development Process***: Current State and Challenges Ahead. *social service resarch*, volume 42.
3. (Bakerk, j. 2015). ***women political representational in kuwit-an untold dtory***. women rights in middel east program.

4. (K.L., m., & M, M. 2000). **empowering employee. newyork**: mcGraw-hill.
5. (Kelly, s. 2014). ***recent gains and new opportunities for women's rights in the gulf arab states, dolution***,. *thesis solution* , volume 5.
6. (Lord, j., & Hutchison, P. 1993). ***the process of empowerment-implications for theory and practice.*** *commuity mental health*, canada.
7. (Nadia, h., & Heba, l. 1994). ***arab women profil of diversity and change***. toubia-cairo: nahid amira bahyetolin.
8. (Naz, a., Ibrahim, & Ahmad, w.2012). ***socio-cultural impediments to women political empowerment in pakhtun society***. *academic research international*, vol 3.
9. (Olimat, m. s. 2009). ***women and politics in kuwait*** . *international womens studies*, vol 11.
10. (Sahay, s. 1998). ***women and empowerment***. new delhi: discoverd publish house.
11. (Samman, h., & emma. 2016). ***women economic empowerment navigating enablers and constraints-development progress***. overseas development insitute.
12. (Shackleton, v. 1995***). business leadership***. london: routledge.
13. (Sundstorm, a.,Paxton, p., Wang, Y.-t., & staffan, I. L.2015). ***women political empowerment-new globl index 1900-2012***. v-dem indtitute: university of gothenburg.

Abstract:

This study was conducted under the title of "The Challenges of the Kuwaiti women's empowerment in the light of the current political changes", which aims to clarify the women's empowerment issue in the State of Kuwait, through the identification of the role of the State of Kuwait in the empowerment of women at all levels and to identify the most prominent problems that facing women in the Kuwaiti state. To achieve the objective of this study the researcher used the descriptive approach, by reviewing previous researches and studies relevant to this study topic. At the end of the study the researcher summarized that the main obstacles that stand in front of the Kuwaiti women's empowerment is the customs and traditions of the wrong understanding of religion, as well as the emergence of political empowerment in particular as one of the most common types of empowerment that lacks Kuwaiti women. Therefore, the researcher has worked on finding a set of recommendations designed to increase the empowerment of women, including to conduct several relevant seminars that illustrate the essential role of women, in addition to explain the Islamic view towards women's participation in various critical positions.